Independent Organization International

December 21, 2023
العدد 19

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية
(نشرة إسبوعيةإخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد
رئيس التحرير : سحر المليجي

النشرة الإخبارية

70 جدارا فاصلا تم بناؤهم خلال 30 عاما لمنع دخول المهاجرين
والحرب على الهجرة استغلتها أوروبا فى "تنشيط صناعة الدفاع الاوروبي"

نشرت رويترز دراسة لعالم الانثربولوجيا المتخصص بقضايا الهجرة روبرت اندرسون , وديفيد كين , بعنوان "أسلحة الهجرة الجماعية: كيف تستغل الدول فشل سياسات الهجرة" أكد فيها على فشل الدول الاوربية فى معالجة أزمة الهجرة
أشارت الدراسة الى فشل المبادرات السياسية والمخططات الاوربية فى معالجة أزمة الهجرة الى دولها, فى صورة اشبه ب"جريمة معقدة ", حيث تكون الاخطاء المزعومة وعمليات التستر كلها منهجية.
وقالت الدراسة أن النتائج الضارة للحرب على التهريب , والتى تشمل مقتل الآلاف على الحدود, وتصاعد سياسة حافة الهاوية السياسية, وإضفاء الطابع المهني على تجارة تهريب البشر ذاتها ,هي أكثر من مجرد مجرد صورة عابرة أو حالة شاذة, فعندما تفشل السياسات على نحو مستمر, يتعين علينا أن ننظر ليس فقط إلى "ما حدث من خطأ" بل وأيضاً إلى "ما سار على النحو الصحيح" ـ ومن المستفيد من الحطام.
وأضاف التقرير المختصر عن الدراسة "أن الحرب على الهجرة غير النظامية هى الاكثر تعقيدا, فهى تؤكد على فشل نهج "الحرب على كل شئ", لأن حربها لا يتم تحقيق النصر فيها ابدا, وغالبا ما يكون لها نتائج كارثية ؟
ويحاول التقرير ان يجيب على اسئلة محددة, وهي : لماذا يستمر السياسيون في إعلان الحرب على الهجرة غير النظامية, وما الذي يجعل مثل هذه التدخلات والسياسات الكارثية مستمرة؟ ما الذي يجعلهم مقبولين؟ لماذا يتم إعادة اختراعهم من عصر إلى آخر؟ ولماذا لا يبدو أننا نتعلم أبدًا؟
تبدأ الدراسة منذ عام 2010, عندما بدأ عالم الانثربولوجيا المتخصص بقضايا الهجرةروبرت اندرسون رحلته للبحث حول اسباب وصول 30 الف مهاجر أفريقي الى جزر الكناري الاسبانية, حيث زار السنغال لأول مرة, حيث اكتشف ان هناك من يستفيد من بؤس المهاجرين, وان هناك الكثير من المال فى الهجرة غير الشرعية, مثل الاكاديميون والمنظمات والقوات البحرية الاوربية وبعض السياسين فى الحكومات, حيث رصد شائعات تورط الساسة السنغاليين في الاستفادة من اموال المساعدات الاسبانية لعمليات الترحيل ودوريات الحدود, مؤكدا تكرار نفس النمط من قبل الشركاء الرئيسين فى السيطرة على الهجرة الاوربية في ليبيا وتركيا والسودان, وذلك بالاستفادة من الحصول على المساعدات فى تحقيق اهداف استراتيجية واقتصادية اوسع.
واشارت الدراسة الى دور العقيد الليبي معمر القذافي فى التلويح بقضية الهجرة غير الشرعية, والذى هدد بأن اوروبا ستتحول الى اللون الاسود, ما لم يتم تقديم المزيد من الخدمات لدولته , مؤكدة ان الاطاحة بالقذافي والصراع الذي أعقب ذلك بالعنف إلى سلسلة من النزوح والهجرة, أدى ذلك إلى تصعيد اللعب وسياسة حافة الهاوي.
واشارت الدراسة أن أمراء الحرب المتنوعون فى ليبيا حافظا على تقليد القذافى فى مكافحة الهجرة وتسيلها فى الوقت نفسه, فعلى سبيل المثال كان "البجا" احد قادة ميليشيات مدينة الزاوية الليبية يدير سوق التهريب
كما اشارت الدراسة الى استخدام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان, لقضية "الهجرة" كورقة رابحة, حيث أكدت الدراسة ان التهديد بفتح صنبور الهجرة كان تكتيكًا مهمًا للقيادة التركية لانتزاع الوعود من الاتحاد الاوروبي.
وقالت الدراسة أن "المهاجرين" اصبحوا اداة جيوسياسية , حيث اصبحت لعبة "الهجرة والنزوح القسري " وسيلة فعالة للدول الاقل قوة لممارسة الضغط على نظيراتها الاقوى, وهو ما حول قضية الهجرة الى "سلاح جماعي".
واشارت الدراسة الى تحول الحدود الى حصون ضد الهجرة غير المرغوب فيها, فبدلا من وجود 15 جداراً على حدود الدول القومية في جميع أنحاء العالم في نهاية الحرب الباردة بهدف منع الاعداء, ارتفع المجموع إلى أكثر من 70 جداراً بعد ثلاثة عقود فقط تهدف إلى إبعاد الناس.
واشارت الدراسة انه فى اطار الحرب على الهجرة, وحماية الحدود تم تنشيط "صناعة الدفاع" فى اوروبا حيث تم انتاج تقنيات دفاعية مثل الرادات المتقدمة والمراقبة عبر الاقمار الصناعية واجهزة الاستشعار الارضية, والمراقبة عبر الانترنت, حتى ان ميزانية وكالة خفر السواحل وصلت الى 750 مليون يورو عام 2022, فى مقابل انفاق امريكا 4.2 مليار دولار عام 2021 كميزانية لحرس الحدود .
وتؤكد الدراسة انه رغم زيادة الاستثمارات المتصاعدة في مجال أمن الحدود, فإن الإنفاق الضخم على أمن الحدود يسير جنباً إلى جنب مع نمو كبير في الهجرة غير الشرعية.

روما ولندن تتفقان على تمويل مشروع لإعادة المهاجرين في تونس إلى أوطانهم

أعلنت بريطانيا وإيطاليا, العمل المشترك في تمويل رحلة العودة لمهاجرين عالقين في تونس, وفقا لبيانين من البلدين, لكنهما لم تحددا حجم الأموال التي سيتم تقديمها, حيث تعهد رؤساء وزراء الدولتين بوقف تدفق قوارب المهاجرين على شواطئ بلديهما.
كان رؤساء وزراء لندون وايطاليا والبانيا, ريشي سوناك وجورجيا ميلوني و إيدي راما, قد التقيا بالعاصمة الإيطالية روما, حيث اتفقوا على تكثيف الجهود لمكافحة مهربي البشر, والتزما بالمشاركة في تمويل مشروع لتعزيز ومساعدة العودة الطوعية للمهاجرين من تونس إلى بلدانهم الأصلية.
وقال مكتب رئيسة وزراء ايطاليا,إنهما "التزما بالمشاركة في تمويل مشروع لتعزيز ومساعدة العودة الطوعية للمهاجرين من تونس إلى بلدانهم الأصلية, مؤكدا إن ذلك يتماشى مع مشاريع الأمم المتحدة القائمة, فيما اكدت ميلوني أن الجهود المبذولة للحد من الهجرة غير الشرعية هي بمثابة معركة ضد المتاجرين بالبشر.
فيما قال رئيس وزراء بريطانيا"إذا لم نعالج هذه المشكلة, فإن الأعداد ستتزايد. وسوف تتدهور بلداننا وقدرتنا على مساعدة من هم في أمس الحاجة فعلا إلى مساعدتنا".
و أشاد سوناك بنهج رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني في التصدي للهجرة غير النظامية مشبها اياها برئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر قائلا "ان هناك حاجة الى بعض من راديكالية المرأة الحديدية لمعالجة الهجرة غير النظامية.
فيما عبر رئيس وزراء البانيا عن اهمية الاتفاق بين ايطاليا والبانيا والخاص بفتح مراكز معالجة للمهاجرين فى دولته.
كان رئيسا وزراء ايطاليا ولندن قد واجه كلاهما انتقادات شديدة لسياساتهما, بدءا من خطط سوناك لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا, وصولا إلى مساعي ميلوني للحد من أنشطة سفن الإنقاذ الخيرية في البحر الأبيض المتوسط

حاكم تكساس يوقع قانونا يسمح لسلطات الولاية باعتقال وترحيل مهاجرين

وقّع حاكم تكساس الأمريكية, غريغ أبوت, قانونا يسمح لشرطة الولاية باعتقال وترحيل مهاجرين يدخلون الولايات المتحدة بشكل غير قانوني من المكسيك, وذلك فى تحدي للسياسات الأمريكية, حيث اتهم أبوت الرئيس جوبايدن بعدم القيام بشئ لوقف الهجرة غير الشرعية
وقال أبوت إن "التقاعس المتعمد لجو بايدن دمّر أميركا, حيث عبرثمانية ملايين شخص, الحدود بصورة غير قانونية منذ تولي الديموقراطي بايدن, يناير 2021 ..
ويدافع أبوت عن القانون الجديد بوصفه دستوريا وقال إن تكساس تُركت "لتدافع عن نفسها", موضحا أن القانون الذي أقره برلمان كان ضروريا لوقف مدّ الدخول غير القانوني إلى تكساس",حيث يجعل الدخول غير القانوني من دولة أجنبية إلى تكساس جريمة جنائية, تصل عقوبتها الى السجن 20 عاما.
ويوفر مشروع القانون "آلية للسلطات كي تأمر المهاجر غير الشرعي بالعودة إلى الدولة الأجنبية التي دخل منها, حيث يسمح القانون لأي ضابط تنفيذي في تكساس باعتقال الأشخاص الذين يشتبه في دخولهم البلاد بطريقة غير قانونية. وبمجرد احتجازهم, يمكنهم إما الموافقة على أمر صادر عن أحد قضاة تكساس بمغادرة الولايات المتحدة أو محاكمتهم بتهم جنحة تتعلق بالدخول غير القانوني. وقد يواجه المهاجرون الذين لا يمتثلون للقرار الاعتقال مرة أخرى بتهم جنائية أكثر خطورة..
ومن المقرر أن يدخل القانون المتوقع أن تطعن فيه إدارة بايدن وجماعات الحريات المدنية أمام المحكمة, حيز التنفيذ في مارس. وهو أحدث نقطة خلاف بين الحاكم الجمهوري والسلطات الفدرالية.
فيما يتوقع خبراء المجتمع المدني, حدوث نزاع قانوني محتمل مع الحكومة الفدرالية التي تضع وتطبق عموما قوانين الهجرة.
ويري المعارضون ان القانون قد يؤدى الى اعتقال غير مشروع للمواطنين الامريكيين والمهاجرين الموجودين فى البلاد بشكل قانونى, بصرف النظر عن ترسيخه للتنميط العنصري, كما انه سيجعل ضحايا جرائم المهاجرين يخشون الاتصال بالشرطة.
وأكد المعارضون للقانون "أنه المحاولة الأكثر دراماتيكية من جانب ولاية ما لمراقبة الهجرة منذ قانون أريزونا لعام 2010 والذي أبطلته المحكمة العليا في الولايات المتحدة إلى حد كبير.
وقد رفعت وزارة العدل دعوى قضائية مطالبة بإزالة حاجز عائم أقامته سلطات ولاية تكساس في نهر ريو غراندي لمنع المهاجرين من العبور من المكسيك, حيث وقع ثلاثون من قضاة الهجرة الأمريكيين السابقين, الذين خدموا في ظل الإدارات الجمهورية والديمقراطية, رسالة هذا الشهر يدينون فيها هذا الإجراء باعتباره غير دستوري.
فيما انتقدت الحكومة المكسيكية ما أقرته حكومة ولاية تكساس, محذرة من أن القانون سيؤدي إلى انفصال العائلات والتنميط العنصري.
كانت ولاية تكساس, قد بدأت في إبرام اتفاقيات مع مالكي الأراضي الخاصة الذين تتاخم ممتلكاتهم الحدود مع المكسيك واعتقال المهاجرين الذين عبروا ممتلكاتهم, بتهمة التعدي على ممتلكاتهم وليس بتهمة "الهجرة غير الشرعية".
ويعتبر قانون ابوت واحد من 3 مشاريع, وقعها مؤخرا تهدف الى ضخ الأموال في جهوده المستمرة منذ ثلاث سنوات لردع الهجرة غير الشرعية على الحدود بين تكساس والمكسيك.

لبنان تنقذ 50 مهاجر سوري قبالة سواحلها

أعلن الجيش اللبناني، عن إنقاذ أكثر من 50 شخصاً، غالبيتهم من السوريين، إثر غرق قارب مهاجرين قبالة الساحل الشمالي للبلاد.
وقال الجيش اللبناني فى بيان له , أن مركبا قد تعرض للغرق مقابل شاطئ طرابلس اللبناني اثناء استخدامه لتهريب اشخاص بطريقة غير شرعية, حيث تمكنت القوات البحرية من انقاذ 51 شخصا, كان من بينهم فلسطينيتان و49 سوريا.
ويسعى المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون الذين يغادرون لبنان بالقوارب، إلى الحصول على حياة أفضل في أوروبا, وغالباً ما يتوجّهون إلى جزيرة قبرص في شرق البحر المتوسط, والبعيدة 200 كيلومتر عن السواحل اللبنانية.
ويستضيف لبنان حوالى مليوني سوري، وفقاً للسلطات، في حين تمّ تسجيل 800 ألف لدى الأمم المتحدة, الا انه مع الانهيار الاقتصادي اللبناني عام 2019, تحولت لبنان الى نقطة انطلاق للمهاجرين عن طريق البحر.

تقرير دولي يندد بالاعتقالات التعسفية تجاه المهاجرين غير الشرعيين فى تونس

نددت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب, بالاعتقالات التعسفية والتهجير القسري والطرد غير القانوني للمهاجرين غير الشرعيين, نحو الحدود مع ليبيا والجزائر.
التقرير الذي يحمل عنوان "طرق التعذيب" انتهك الاتفاقيات الدولية التي وقعتها تونس, وهو ما ادي الى نزوحأكثر من ألف شخص إلى مناطق صحراوية على الحدود مع ليبيا والجزائر.
وقالت المنظمة فى تقرير لها انالمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في تونس, يعانون من "عنف مؤسسي يومي", موجهة اصابع الاتهام الى السلطات التونسية فى الانتهاكات المرتكبة على اراضيها بالمناطق الحدودية.
واستشهدت المنظمة فى دراستهابشهادات مباشرة ومن منظمات غير حكومية شريكة, حول تعرض تونس الى ضغوط مستمرة من أوروبا للحد من الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط.
ولفتت المنظمة الى ان انتهاكات حقوق الإنسان تكثفت تدريجيا بعد خطاب ألقاه الرئيس قيس سعيد في فبراير الماضي, والذي أدان فيه وصول "جحافل من المهاجرين غير الشرعيين" إلى تونس,خاصة بعد وفاة تونسي خلال شجار مع مواطنين من افريقيا جنوب الصحراء.
واشار التقرير الى عمليات الاخلاء القسري وغير القانوني وعمليات الترحيل والطرد فى الجزائر وليبيا , حيث تمطرد ما لا يقل عن 5500 مهاجر إلى ليبيا وأكثر من 3000 إلى الجزائر", فيما توفي نحو مائة منهم على الحدود التونسية الليبية, وهو ما أدانته الأمم المتحدة عمليات "الطرد" هذه, لكن السلطات التونسية نفتها.
وأشار التقرير الى الظروف المعيشية غير الانسانية التى يتعرض لها المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في الريف التونسي والتى قد تكل تعذيبا وسوء معاملة , وهو ما يشعر المنظمة بالقلقإزاء "عدم قدرة السلطات التونسية على حماية آلاف المهاجرين , مشيرة إلى "ظروف معيشية غير كريمة, دون الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل ومصادر الدخل.

مصرع 61 مهاجرا قبالة سواحل ليبيا

قالت المنظمة الدولية للهجرة ان 61 مهاجرا لقوا حتفهم فى حادث مأساوي قبالة السواحل الليبية, ليصل عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية منذ بداية عام 2023 , فى ممر وسط البحر المتوسط, 1700 شخص.
كان القارب قد غادر مدينة زوارة الساحلية, الواقعة غربي العاصمة طرابلس, على بعد 60 كيلومتراً (37 ميلاً) من الحدود التونسية, وعلى متنه حوالي 86 شخصاً.
وأضافت المنظمة في بيان لها , أن وسط البحر الأبيض المتوسط لا يزال أحد أخطر طرق الهجرة في العالم, والذى شهد غرق قارب قبالة السواحل اليونانية وعلى متنه ما يقرب من 750 مهاجر غير شرعي.
وتشير المنظمة الى ان عدد وفيات المهاجرين حول العالم وصل الى 2200 حالة منذ بداية العام الجاري كان منهم 1727 حالة وفاة او فقد عبر طريق وسط البحر المتوسط, لافتة الى انه تم تسجيل 22400 حالة وفاة على هذا الطريق منذ عام 2014.
وتؤكد المنظمة على زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين الى ايطاليا, من تونس وليبيا حتى الآن في عام 2023, ليصل إلى 153 ألف شخص, وحتى 9 ديسمبر , وان خفر السواحل الليبي قد اعترض مئات القوارب التي كانت تقل أكثر من 15300 شخص, وتم إعادتهم إلى الدولة الواقعة فى شمال إفريقيا, والتي تعتبرها منظمات حقوق الإنسان "غير آمنة".

تظاهرات فى اندونيسيا بعد وصول 1500 من الروهينيغا

تظاهر أكثر من 200 شخص في إندونيسيا, ضد استمرار وصول اللاجئين الروهينغا بالقوارب إلى هذا البلد الآسيوي, حيث وصل أكثر من 1,500 من الروهينغا, الذين فروا من الهجمات العنيفة في ميانمار ومن المخيمات في بنغلاديش المجاورة بحثًا عن حياة أفضل, إلى جزيرة آتشيه الإندونيسية قبالة طرف سومطرة منذ الشهر الماضي.
ودعا المتظاهرون, وكثيرون منهم مقيمون وطلاب, السلطات والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إخراج جميع اللاجئين الروهينغا من جزيرة ويه.

كانت أندونيسيا قد ناشدت المجتمع الدولي لتقديم المساعدة للاجئين الروهينغا, فى ظل التوافد المستمر من النساء والأطفال الهاربين من ميانمار وكان اخرهم 139 مهاجر فى اسبوع, حيث تسمح اندونيسيا لهم بالوصول على عكس ماليزيا وماليزيا.
وتواجه الحكومة الاندونيسية رفضا شعبيا لزيادة اعداد اللاجئين فيما اعلن الرئيس جوكو ويدودو أن الحكومة تشتبه في أن زيادة الإتجار بالبشر هي السبب وراء زيادة عدد الوافدين من الروهينغا.
كانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد اطلقت نداءا عاجلا دعت فيه الدول المجاورة إلى "نشر جميع إمكانيات البحث والإنقاذ بسرعة استجابة للسفينتين العالقتين اللتين تم الإبلاغ عن وجود مئات الروهينغا المعرضين للهلاك على متنهما, الاسبوع الماضي, كانتا تنجرفان في بحر أندامان", والذي تطل عليه سواحل ميانمار وإندونيسيا وتايلاند.
وتشير المفوضية أن أكثر من 3500 من الروهينغا حاولوا القيام بالرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى دول جنوب شرق آسيا في عام 2022, فيما لقى نحو 350 منهم حتفهم أو فقدوا العام الماضي في محاولة عبور البحر.

كندا تطلق برنامج شاملا يسمح للمهاجرين بالحصول على الاقامة الدائمة وتستهدف لجلب 500 الف مهاجر حتى عام 2025

تخطط الحكومة الكندية حاليا الى عمل برنامج واسع وشامل يسمح للمهاجرين بالتقدم للحصول على الاقامة الدائمة, لتسوية أوضاعهم والحصول على الجنسية الكندية
وتهدف الحكومة الكندية الى جلب 500 الف مهاجر بحلول عام 2025, وذلك بهدف زيادة النمو الاقتصادي.
ووفقا لتصريحات وزير الهجرة الكندي, فإن هناك ما بين 300 الى 600 الف شخص يعيشون فى كندا بدون وثائق رسمية , والعديد منهم معرضون لمخاطر الترحيل.
يقول مارك ميللر وزير الهجرة الكندي, ان البرنامج الجديد سيشمل الاشخاص الذين دخلوا بشكل قانوني, كعمال مؤقتين أو طلاب دوليين, ثم بقوا هنا بعد انتهاء تأشيراتهم.
ومن المقرر ان يتقدم وزير الهجرة الكندي بالمقترح الى مجلس الوزراء فى مارس المقبل.
كانت الحكومة الكندية قد أعلنت انها ستتوقف عن زيادة اعداد المهاجرين اعتبارا من عام 2026.
وتستهدف كندا 465 ألف مقيم جديد هذا العام, و485 ألفًا في عام 2024 قبل أن يصل إلى 500 ألف في عام 2025 - وهو المستوى الذي تهدف إلى الحفاظ عليه في عام 2026.

وزارة الهجرة تقدم تقريرا حول جهودها فى مكافحة الهجرة غير الشرعية

بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين,قدمت وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج, تقريرا حول أبرز الجهود التي قامت بها الوزارة في ملف مكافحة الهجرة غير الشرعية
وقالت السفيرة سها جندي وزيرة الهجرة: إننا حريصون على استعراض جانب من جهود وزارة الهجرة في مواجهة الهجرة غير الشرعية ورعاية المصريين بالخارج.
واضافت " اننا إذ نحتفي بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين, فنؤكد استمرار سعينا بكل طاقتنا لخدمة أبنائنا في المحافظات مكافحة الهجرة غير الشرعية, للمشاركة في جهود القيادة السياسية وبناء الإنسان, بالتعاون مع وزارات ومؤسسات الدولة المصرية فضلا عن استمرار تلبية وتوفير كافة طلبات واحتياجات ومحفزات مخصصة للمصريين بالخارج".
وقالت وزيرة الهجرة أنه يمكن للهجرة أن تكون ركنا أساسيا في التنمية المستدامة والازدهار والتقدم في حال تم إدارة الهجرة بشكل جيد,
كانت وزارة الهجرة قد قدمت نحو 341 دورة توعوية في 19 محافظة, استفاد منها 8656 شابا وفتاة, بجانب تدريب 3334 مدربا لتوعية الشباب في المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية, وتقديم 257 دورة تدريبية للشباب على حرف مختلفة, استفاد منها أكثر من 6 آلاف شاب في 18 محافظة.
كما قامت الوزارة بتوعية نحو 2 مليون, بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة, ضمن حملة طرق الأبواب, في إطار جهود مواجهة الهجرة غير الشرعية, في 183 قرية مصدرة للهجرة غير الشرعية في 11 محافظة.
كما عقدت وزارة الهجرة 31 لقاء جماهيريا, بمشاركة نحو 20 ألف شخص في هذه المؤتمرات, والتي شارك فيها ممثلون عن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرحوا استراتيجيات تمويل المشروعات, وكذلك استعراض نماذج ناجحة من مشروعات الشباب لتحفيز غيرهم على العمل والسعي داخل الوطن, وألا يجازفوا بأرواحهم في رحلات الموت, كما تضمنت المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة" أيضا 31 قافلة طبية في 16 محافظة, تم أثناءها علاج 6291 من المواطنين.

جنايات القاهرة تعاقب 5 متهمين لتهريب مهاجرين

قضت محكمة جنايات القاهرة, المنعقدة بالتجمع الخامس, بمعاقبة 5 متهمين, بينهم 3 موظفين بإحدى الجهات الحكومية, بالسجن المشدد من 7 لـ 10سنوات, كما غرمت الموظفين المتهمين 200 ألف جنيه لكل منهم, لاتهامهم بتهريب المهاجرين وتزوير محررات رسمية.
تعود القضية للفترة ما بين سبتمبر 2018 الى ابريل 2022, حيث قام موظف بإحدى الجهات الحكومية بتأسيس جماعة اجرامية منظمة , وادارتها بهدف ارتكاب جريمة تهرريب المهاجرين وفقا لمحكمة الجنايات.
وقد ضمت الجماعة الاجرامية موظفون عموميون اشتركوا فى تزوير محررات رسمية "بيان حالة وظيفية باحدى الجهات الحكومية" لتسهيل اجراءات سفر المهاجرين غير الشرعيين.
وقالت النيابة ان المتهمين موظفين عموميين اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عام حسن النية, بقسم الجوازات في تزوير المحررات الرسمية, حال تحريرها من قبل المختص بها.

منظمات دولية تدين التشريع الجديد للاتحاد الأوروبي الخاص بالهجرة وتؤكد: نظام سيئ الأداء ومكلف وقاس

أدانت المنظمات الحقوقية غير الحكومية تشريع الاتحاد الأوروبي الجديد الخاص بإصلاح سياسة الهجرة في الكتلة, بصيغته الحالية, باعتباره أداة تقوض حقوق الانسان.
وقالت المنظمات في بيان لها " انه من شأن ميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة في تعامل أوروبا مع الهجرة غير الشرعية بدلاً من إصلاحها, وفقاً لمجموعة من "المدافعين المعنيين عن حقوق الإنسان".
ووقعت العشرات من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمهاجرين على رسالة موجهة إلى المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي وبرلمان الاتحاد الأوروبي والرئاسة الإسبانية, أعربت فيها عن مخاوفها بشأن التشريع الجديد, قائلين إنه "سيعكس النهج الفاشل في الماضي وسيعكس النهج الفاشل الذي تم اتباعه في الماضي". وتفاقم عواقبها."
ويتكون ميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء, من خمسة تشريعات مترابطة تعد بإصلاح سياسة الهجرة في كتلة دول الاتحاد, حيث وصل الميثاق الى مرحلته النهائية, وتهدف الاتفاقية, التي قدمتها المفوضية الأوروبية لأول مرة في سبتمبر 2020, إلى وضع قواعد متسقة لجميع الدول الأعضاء واستجابات منسقة للتعامل مع وصول طالبي اللجوء.
وتعتبر لائحة الازمات هى الجزء الاكثر اثارة للجدل في التشريع المقترح الجديد , حيث تحدد القواعد الاستثنائية التي لن تنطبق إلا إذا كانت الدولة العضو تتعرض لضغوط هجرة هائلة. وفي هذه الحالة, سيسمح التشريع للدول الأعضاء المذكورة بتطبيق إجراءات أكثر صرامة, بما في ذلك تمديد فترة احتجاز المتقدمين المرفوضين من 12 إلى 20 أسبوعًا.
ووفقا للمدافعين عن حقوق الإنسان والمهاجرين, فإن ميثاق الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء, إذا تم اعتماده في صيغته الحالية, سيؤدي إلى "نظام غير فعال ومكلف وقاس ينهار عند التنفيذ ويترك القضايا الحرجة دون معالجة".
وقالت المنظمات غير الحكومية - بما في ذلك منظمة العفو الدولية, ومنظمة إنقاذ الطفولة, ومنظمة أكشن إيد الدولية, والمحامون الأوروبيون من أجل الديمقراطية, وغيرها من منظمات , أن التشريع الجديد "سيعمل على تطبيع الاستخدام التعسفي لاحتجاز المهاجرين, بما في ذلك الأطفال والأسرفضلا عن زيادة التنميط العنصري, واستخدام إجراءات "الأزمات" لتمكين عمليات الإرجاع, وإعادة الأفراد إلى ما يسمى "الدول الثالثة الآمنة" حيث يتعرضون لخطر العنف والتعذيب والسجن التعسفي.
واشار بيان المنظمة الى الاتهامات الموجهة ضد بعض دولالاتحاد الأوروبي بارتكاب عمليات إرجاع غير قانونية, كما هو الحال في اليونان , فضلاً عن محاولة إعادة الأفراد إلى ما يسمى "الدول الثالثة الآمنة" والتي هي في الواقع ليست آمنة على الإطلاق, كما هو الحال في اليونان. وإيطاليا.
واكدت المنظمات فى بيانها ان النهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية "يخون روح العمل الحالي للاتحاد الأوروبي" من خلال التركيز على بناء الجدران بدلاً من إيجاد حلول لاستقبال المهاجرين والترحيب بهم.
وجاء في الرسالة: "بدلاً من توجيه التمويل نحو المزيد من المخيمات والجدران والمراقبة, يجب توجيه الموارد نحو توفير حلول فعالة, تعتمد على الحماية والمساعدة, من النوع المقدم للأشخاص الفارين من أوكرانيا". "إن تضامن أوروبا والتزامها بحقوق الإنسان لا يمكن تحديده حسب مكان المنشأ, أو العرق, أو الانتماء العرقي, أو وضع الهجرة".
وطالبت المنظمات بتعزيز أنظمة الاستقبال واللجوء , وليس إضعافها, وتوفير آليات لتقاسم المسؤولية بشكل عادل بين الدول الأوروبية".
وحذرت المنظمات من كون القرار النهائي بشأن ميثاق الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء قرارا سياسيًا, إلا أنه لا يمكن المساس بحقوق الإنسان. وكتبت المنظمات غير الحكومية: "عندما يتم إضعافهم, تكون هناك عواقب علينا جميعا.